

Distr.: General
13 July 2022

القرار 2643 (2022)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9091 المعقودة في 13 تموز/يوليه 2022

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته 2014 (2011) و 2051 (2012) و 2140 (2014) و 2175 (2014) و 2201 (2015) و 2204 (2015) و 2216 (2015) و 2266 (2016) و 2342 (2017) و 2402 (2018) و 2451 (2018) و 2452 (2019) و 2481 (2019) و 2505 (2020) و 2511 (2020) و 2534 (2020) و 2564 (2021) و 2586 (2021) و 2624 (2022)، وبيانات رئيسه المؤرخة 15 شباط/فبراير 2013 و 29 آب/أغسطس 2014 و 22 آذار/مارس 2015 و 25 نيسان/أبريل 2016 و 15 حزيران/يونيه 2017 و 15 آذار/مارس 2018 بشأن اليمن،

وإنه يدرك أن النزاع المسلح يزيد من وقع جائحة كوفيد-19، ويدعو إلى تنفيذ نداء وقف إطلاق النار الوارد في القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021)،

وإنه يرحب بالإعلان في 1 نيسان/أبريل 2022 عن هدنة لمدة شهرين في اليمن، وإنه يرحب كذلك بتمديدتها في 2 حزيران/يونيه 2022، وإنه يرحب بوجه خاص بما أبدته حكومة اليمن من مرونة في السماح بدخول سفن الوقود إلى الحديدة والسماح بالرحلات الجوية بين صنعاء وعمان وصنعاء والقاهرة، وإنه يشيد بالدعم المقدم من الشركاء الإقليميين، وإنه يعرب عن القلق إزاء الأثر الإنساني الخطير لاستمرار إغلاق الطرق حول تعز، وإنه يدعو الحوثيين إلى التحلي بالمرونة في المفاوضات وفتح الطرق الرئيسية على الفور، وإنه يدعو كذلك إلى تعزيز الهدنة لتتّرجم إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سياسية شاملة وجامعة تحت رعاية الأمم المتحدة،

وقد نظر في رسائل الأمين العام الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 12 حزيران/يونيه 2019 و 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و 15 حزيران/يونيه 2020 و 3 حزيران/يونيه 2021 و 13 حزيران/يونيه 2022، والمقدمة عملاً بقراراته السابقة،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن،



وإذ يؤكد من جديد تأييده للاتفاق الذي تم التوصل إليه في السويد بين حكومة اليمن والحوثيين بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة)، وإذ يكرر تأكيد دعوته للطرفين إلى التعاون على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق، وإذ يسلط الضوء على استمرار الحوثيين في وضع العراقيل أمام حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بما في ذلك تنقل الدوريات، وإذ يشدد على الحاجة إلى تيسير زيادة دوريات البعثة وعملها دون عوائق،

وإذ يعرب عن القلق إزاء التقارير التي تفيد أن موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى تُستخدم للأغراض العسكرية،

وإذ يكرر دعوته الطرفين إلى العمل من أجل استقرار الحديدة، بما في ذلك من خلال التعاون في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار ومع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وإذ يؤكد ما لعمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة من أهمية في تنفيذ اتفاق الحديدة،

وإذ يعرب عن الجزع مما للألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أثر مدمر على السكان المدنيين في الحديدة، وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام،

وإذ يسلم بأهمية التفاعل والتشاور مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك مع طائفة متنوعة من المنظمات النسائية، بهدف الرفع من مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق ومبادرات السلام التي تقودها جهات محلية،

1 - **يقرر** أن يمدد حتى 14 تموز/يوليه 2023 ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من أجل تقديم الدعم في تنفيذ الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم المعمّم في الوثيقة S/2018/1134؛

2 - **يقرر كذلك** أن تضطلع البعثة بالولاية المبينة أدناه لدعم الطرفين في تنفيذ التزاماتها وفقاً لاتفاق الحديدة:

(أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وعمليات إزالة الألغام على نطاق المحافظة؛

(ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛

(ج) العمل مع الطرفين من أجل أن تكفل قوات الأمن المحلية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وفقاً للقانون اليمني؛

(د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة؛

3 - **يكرر تأكيد** موافقته على مقترحات الأمين العام بشأن تكوين البعثة وجوانب عملياتها على النحو المبين في مرفق رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، ويلاحظ أن البعثة سيرأسها رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار الذي سيعين برتبة أمين عام مساعد، والذي سيقدم

تقريره إلى الأمين العام عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛

4 - **يؤكد** أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في اليمن لتجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد المتاحة، بما في ذلك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش؛

5 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعجل بنشر البعثة كاملة، ويدعو الطرفين في اتفاق الحديدة إلى دعم الأمم المتحدة على النحو المبين في الوثيقة S/2019/28، بما في ذلك عن طريق ضمان سلامة أفراد البعثة وأمنهم وصحتهم ودخول أفراد البعثة ومعدات والإمدادات واللوازم الأساسية إلى اليمن وتنقل أولئك الأفراد وتلك المعدات والإمدادات واللوازم داخل البلد بسرعة ودون عوائق، ويطلب برفع الحوثيين القيود والعراقيل التي يفرضونها على تنقل أفراد البعثة، بما في ذلك على تنقل الدوريات في محافظة الحديدة، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، وكذلك بضمن حرية تنقل أفراد البعثة، بما في ذلك عن طريق السماح بتسيير الدوريات سواء المعلن عنها أو غير المعلن عنها، ويعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها البعثة لمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق الحديدة، ويرحب بإنشاء وجود للبعثة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة اليمن حتى تتمكن البعثة من الوصول بطريقة عادلة إلى جميع الأطراف وتقديم لها المساعدة بطريقة محايدة؛

6 - **يدعو** الطرفين إلى احترام التزاماتهما، وفقا لاتفاق الحديدة، بعدم جلب أي تعزيزات عسكرية أو أعيان عسكرية إلى أو عبر المدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى والمحافظة، وإزالة أي مظاهر عسكرية من المدينة، ويشدد على أهمية الحفاظ على الطابع المدني للموانئ؛

7 - **يطلب** إلى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة، أن تدعم الأمم المتحدة حسبما يقتضيه تنفيذ ولاية البعثة؛

8 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم شهريا إلى مجلس الأمن تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك، في جملة أمور، عن أي عراقيل يتسبب فيها أي طرف وتعوق البعثة عن تنفيذ عملياتها بفعالية، وأي انتهاكات لوقف إطلاق النار المعلن بموجب اتفاق الحديدة، وأي محاولات لجلب أي تعزيزات عسكرية أو أعيان عسكرية إلى أو عبر المدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى والمحافظة، وأي تخلف عن إزالة أي من المظاهر العسكرية من المدينة، وعن القرار 2451 (2018)، بما يشمل أي حالة من حالات عدم الامتثال من جانب أي طرف؛

9 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس استعراضا إضافيا للبعثة قبل حلول موعد انتهاء ولايتها بشهر واحد على الأقل؛

10 - **يعرب عن اعتزله** استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وإجراء أي تعديلات يمكن أن تقتضيها التطورات على أرض الواقع، بما في ذلك، في جملة أمور، إعلان وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني؛

11 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.